عنوان المداخلة بعنوان: التبادلات التجارية الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار البترول.

في إطار الملتقى الدولي الثاني الموسوم بـ: "ما بعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الاورومتوسطية".

ضمن المحور الثاني: "التبادلات التجارية بين الدول الاورومتوسطية انخفاض أسعار البترول".

من إعداد الباحثين:

ملاح عدة	د. هاني عبد الحكيم إسماعيل صالح	صالحي ليلى
طالب دكتوراه علوم بجامعة بشار، الجزائر إيميل: adda55@windowslive.com هاتف: 0782812959	أستاذ مساعد -كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر -كلية إدارة الأعمال، جامعة طيبة، السعودية إيميل: hanyhakeem2000@gmail.com هاتف: 009665929000222	طالبة سنة ثالثة دكتوراه ل.م.د بجامعة مستغانم هاتف: 0790009015

ملخص:

هدفنا من هذه الورقة البحثية معرفة المكاسب الحقيقية والديناميكية للتجارة الخارجية على الإقتصادات المتقدمة والنامية بالنظر للنظريات المختلفة والتطرق لحجم المبادلات التجارية بين الجزائر (دراسة حالة) والدول الاورومتوسطية ومدى استفادة الجزائر من التبادل التجاري مع تلك الدول على العمالة، الضرائب، نقل التكنولوجيا، فضلا عن تحليل حجم المبادلات التجارية بعد أزمة انخفاض أسعار البترول.

وتوصلنا في الأخير إلى وجود مبادلات كبيرة بين الجزائر والدول الاورو-متوسطية خصوصا إسبانيا، إيطاليا وفرنسا حيث يعتبرون من الشركاء الرئيسيين ورأينا تقلص حجم التجارة الخارجية مع هذه الدول بعد أزمة انخفاض أسعار البترول أي بعد 2014 وتضرر الطرفين سواء المصدر أو المستورد.

كلمات مفتاحية: التبادل التجاري، الصادرات، الواردات، انخفاض أسعار البترول، التجارة الحرة.

Abstract:

The objective of this paper is to find out the real and dynamic benefits of foreign trade in developed and developing economies, given the different theories, the volume of trade between Algeria and the Euro-Mediterranean countries, and the extent to which Algeria benefits from trade with these countries on employment, taxation, technology transfer and analysis. Volume of trade after the crisis of low oil prices.

Finally, we concluded that there are large exchanges between Algeria and the Euro-Mediterranean countries, especially Spain, Italy and France, where they are considered the main partners. We saw a reduction in the volume of foreign trade with these countries after the crisis of oil prices decline after 2014.

Key words: Trade exchange, exports, imports, low oil prices, and free trade

مقدمة:

إنّ التوجهات الحديثة للتجارة الدولية التي سمحت بظهور تكتلات إقليمية سهلت من سبل المبادلات بين دول كل تكتل من خلال إنشاء مناطق تجارة حرة ولذلك بالتقليل من مختلف الحواجز الجمركية بينها لتحرير

مرور السلع ومختلف الخدمات لكسب مزيد من المزايا التنافسية وتوفير مزيج متنوع من البضائع لصالح المستهلك بأسعار تنافسية والاستفادة من مزايا أعضاء التكتل وتوسيع دائرة الأسواق لصالح المنتجين بإعطائهم فرصة أكبر لتسويق منتجاتهم ذلك دون إغفال التأثيرات السلبية لتحرير التجارة على مختلف الإقتصادات خصوصا الدول الغير المنتجة أو لها منتجات وسلع غير تنافسية.

ومن بين تلك التكتلات ظهر تكتل الدول الأورو-متوسطية بحكم القرب الجغرافي بين دوله هذا ما يسهل حركة التجارة الدولية بين دوله مع قدم العلاقات والتبادلات بينهم، فعرفت هذه المنطقة من أعرق المناطق من حيث التبادلات التجارية. وضمت هذه الشراكة دولا من جنوب وشرق المتوسط معظمها عربية والشق الشمال المتمثل في الإتحاد الأوروبي فحاولت هذه الأخيرة جاهدة لتقديم جملة من الإصلاحات التنظيمية من أجل تقريب مختلف التوجهات الاقتصادية، السياسية، التجارية إضافة إلى المساهمة بمساعدات مالية لتسهيل اندماج وتكامل تلك الدول في الشراكة الأورو-متوسطية.

كغيرها من دول جنوب المتوسط تلقت الجزائر حزمة من الإصلاحات والمساعدات المالية لأجل الانضمام للشراكة فكانت أول اتفاقية رسمية عقدت في 22 أفريل 2002 بإسبانيا، فرغم المماطلات التي تميزت بها الإصلاحات من طرف الجانب الجزائري فما كان من الجزائر إلاّ التوجه إلى ضرورة إقامة شراكة مع جانب يجب التعامل معه بحكم القرب الجغرافي ومدى قوته الاقتصادية والتجارية ذلك للاستفادة من مختلف المزايا الاقتصادية لأعضائه أيضا ما يشهده العالم من تحولات في ظل اقتصاد السوق آخرها أزمة انخفاض أسعار النفط لاسيما والجزائر تعتمد على المصادر الاحفورية بنسبة 75% من العائدات النفطية فأوجب على الحكومة التفكير جليًّا للتكيف مع هذه المرحلة للخروج بأقل الأضرار. فعلى الجزائر في ظل ذلك الاستفادة من الجانب الإيجابي للمبادلات التجارية والتقليل من التأثير السلبي على الاقتصاد الجزائري خصوصاً بعد مرحلة انخفاض أسعار النفط، هذا ما يقودنا لطرح السؤال المحوري التالي:

ما تأثير المبادلات التجارية في المنطقة الاورومتوسطية على الاقتصاد الوطني الجزائري بعد أزمة انخفاض أسعار البترول؟

وتتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

- ما نسبة تقدم اندماج الجزائر في المبادلات الأورو-متوسطية؟
- ما مدى استفادة الاقتصاد الوطني الجزائري من مختلف التبادلات الاورو-متوسطية؟
- انطلاقا من مختلف المؤشرات، ما مستقبل التجارة الخارجية الجزائرية في تلك المنطقة؟

هذا يسوقنا لتقسيم هاته الورقة البحثية إلى ثلاث محاور هي: أولها الأدبيات العامة للمبادلات التجارية، ثمّ نظرة حول التبادلات التجارية في المنطقة الأورو-متوسطية، وأخيراً مكانة الجزائر في التبادلات التجارية في تلك المنطقة.

أولا: الأدبيات العامة للتبادلات التجارية:

يرى كثير من الاقتصاديين أنّ التبادلات التجارية بين الدول ليست وليدة اليوم، فلعلنا سمعنا عن طريق الحرير بين الصين واليمن وحركة القوافل التجارية بين حضارات الروم-الهند-الصين-العرب هذا ما يوحي بقدم التبادل التجاري بين الدول وقد أرجع الاقتصاديين قيام تلك المبادلات لعدة أسباب نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): دواعي قيام التجارة الدولية.

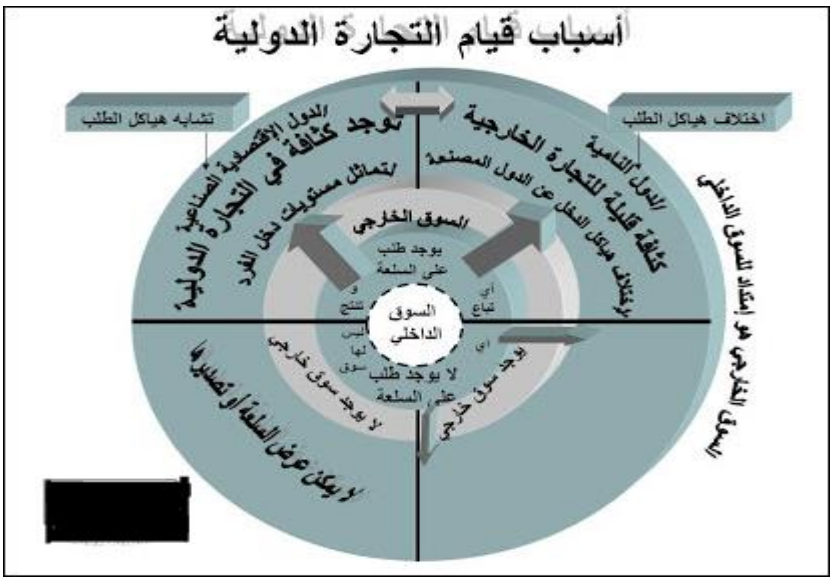

المصدر: علجي محمد، " نظرية ليندر " كاتجاه حديث في تفسير قيام التجارة الدولية، 15 نوفمبر 2009، (منقول عن الباحث ولم يذكر مرجع الشكل).

1-1- النظريات الكلاسيكية والحديثة للتجارة الدولية:

أ- نظرية هكشر وأولين: طوّرها كل من السويديين Eli Heckscher وتلميذه Bertil Ohlin قادت دراسات التجارة الدولية بين العشرينات وأوائل الثمانينات، ومفادها أنّ صادرات بلد ما تعتمد على مواردها النسبية سواء كانت وفيرة في رأس المال أو وفرة في العمالة، فإذا كانت دولة بها وفرة في رأس المال تنتج وتصدر سلعا كثيفة رأس المال نسبياً بثمن أرخص والعكس. وقد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات كغيرها من النظريات.

ب- نظرية تساوي الأسعار: تفترض هذه النظرية أنّه إذا كانت عوامل الإنتاج تتحرك بحرية بين البلدان فإن أسعار العوامل ستكون هي نفسها في جميع البلدان، وتنص النظرية إلى أنه إذا تساوت أسعار سلع الإنتاج بين البلدان المنظمة في التجارة الحرة فإن أسعار عوامل مدخلات الإنتاج سوف تتساوى. فلنأخذ مثالا بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك فالأولى تنتج سلعاً ذات وفرة في رأس المال كالفولاذ وإنتاج هذا الأخير يحتاج للرأس مال أكبر نسبياً وبالتالي السعر النسبي لرأس المال يزيد وطبقا لهذه النظرية إذا توفر شرط التجارة الحرة بين البلدين فإن السعر النسبي لليد العاملة يرتفع والسعر النسبي لرأس المال ينخفض. ووفقا ل Suranovic في 2006 فإن هذه النظرية "تساوي الأسعار" تقدم حججا للموافقة على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك) وقد خشي معارضو هذه الاتفاقية على أن التجارة الحرة مع المكسيك ستخفض من الأجور في الولايات المتحدة إلى المستوى الموجود في المكسيك في حين ستكون النتيجة الأكثر ترجيحاً تخفيض الأجور في الولايات المتحدة سيصاحبه ارتفاع الأجور في المكسيك.

ج- نظرية ستولبر-ساموليسون: تنص هذه النظرية على أن الزيادة في سعر السلعة سوف يتسبب في زيادة سعر العامل المستخدم بكثافة في تلك الصناعة وانخفاض في سعر العامل الآخر. لنأخذ مثالا بين تونس والجزائر فالأولى لها وفرة في العمالة بينما الجزائر لها وفرة في رأس المال ففي عملية التبادل التجاري بين البلدين سوف تتعادل أسعار السلع في كلا البلدين هذا يحدث إذا انخفض السعر النسبي للسلع كثيفة العمالة في الجزائر كما يجب أن يرتفع السعر النسبي للسلع كثيفة رأس المال. هذا الإسقاط لنظرية ستولبر-ساموليسون حدث في منطقة NAFTA فعارضت النقابات قيام منطقة التجارة الحرة (نافتا) ذلك بسبب انخفاض الأجور. ولأنّ عملية التبادل التجاري تزيد من عائد رأس المال وتخفض من أجور العمال فالمستفيد الأكبر هم رجال الأعمال.

د- نظرية Rybczynski: مثل نظرية ستولبر-ساموليسون درست العلاقة بين المخرجات والثروات في إقتصاد صغير مفتوح على التجارة الحرة وتوضح كيف تؤثر التغييرات في الثروة على ناتج البضاعة عند الحفاظ على

العمالة الكاملة وتنص هذه النظرية على أنّ الزيادة في قيمة عامل ما سيزيد من إنتاج الصناعة باستخدامه بشكل مكثف ويقلل ناتج الصناعة الأخرى. [1]

1-2- مكاسب التجارة الخارجية:

ترجع المكاسب الحقيقية للتجارة الخارجية من مفهوم التخصص الدولي وفقا لفكرة الميزة النسبية نتيجة التقسيم الدولي للعمل، والزيادة في الإنتاج العالمي سيزيد من الرفاهية العالمية والاستفادة تكون بالحصول على منتجات أجنبية بفضل تحرير التجارة وهذه السلع تكون مصنوعة بتكاليف أقل نظرا للميزة النسبية في عامل معين سيزيد حتما من رفاه المستهلكين.[2] ويشير Corden (1971) إلى أنّ أيّ اقتصاد يحرر تجارته سيستفيد من مكاسب حقيقية تماثل بقوة التقدم التقني مرة واحدة بفضل الاستفادة من الميزة النسبية لدول الجوار وستدفع مكاسب تلك الميزة إلى زيادة تراكم رأس المال وبالتالي المساهمة في معدل النمو الاقتصادي، وسيؤدي استيراد سلع استثمارية إلى انخفاض أسعارها في الدولة المستقبلة. وإلى جانب مساهمة الانفتاح رفع معدل النمو من خلال مكاسب الكفاءة الثابتة أيضا من خلال زيادة توجه البلاد إلى الادخار مباشرة. ويضيف Thirlwall (2006) أنّ المكسب من التجارة هو القيمة المضافة بين قيمة الأشياء التي تمّ الحصول عليها وقيمة الأشياء التي تمّ التخلي عنها من خلال التقسيم الدولي للعمل هذا في حالة وجود اختلاف في المزايا النسبية بين البلدين فأمّا إذا كان هناك تماثل في المزايا فلن تكون هناك مكاسب ثابتة وسيتم اللجوء لتحرير التجارة لمبررات أخرى أهمها زيادة وفورات الحجم ومكاسب ديناميكية أخرى ككسب سوق واسعة لسلع معينة أو تغطية شريحة واسعة من المستهلكين. وتعطي التجارة الحرة مجموعة واسعة من الخيارات للمستهلكين التي لن تؤدي لتحسين حياتهم فحسب بل تساهم في تحقيق نمو بشكل عام. وتعمل التجارة الحرة على تعزيز الكفاءة في الإنتاج للحفاظ على التكاليف المنخفضة للمحافظة على القدرة التناقسية، ويساعد ذلك على زيادة معايير المنتج وبالتالي يحصل المستهلكون على منتج جيد. وتساعد التجارة الخارجية على خلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء صناعات جديدة لتلبية متطلبات مختلف البلدان المتعاملة معها، وتوفر التجارة أيضاً استهلاكا بتكلفة أرخص بحكم إنتاج تلك السلع في بلدان لها ميزة نسبية في تلك السلعة ومع توفر السلع بقوة يعمل ذلك على التقليل من تقلبات التجارة وتتجه الأسعار إلى الاستقرار. وتساهم التجارة الحرة الدول التي لها في منتجات معينة بتسويقها للدول المجاورة وتنشر السلام والتفاهم المتبادل بين الدول وتولد كثرة التعامل بين الدول رابطة ثقافية وثيقة من شأنها تجنب حدوث أيّة حروب.[3]

ومن منطلق **نظرية قاعدة التصدير** أنّ الأنشطة الاقتصادية لدولة ما تنقسم إلى شطرين الأول يوجه للأسواق المحلية والآخر يوجه للتصدير حيث أنّ نمو الصادرات يوفر مزايا خارجية ومن شأن الصادرات أن تساهم في نمو الناتج والعمالة. فالنمو لا يتولد من البيع المباشر للسلع التصديرية وإنمّا أيضاً من خلال مضاعف الدخل الكينزي ونمو الدخل المرتبط بنمو الصادرات ينتج عنه مزيد من الزيادات في الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة النمو في الدخل الإقليمي كما أشار إليه Leichenko في سنة 2000.[4] لنأخذ مثال على الجزائر انطلاقا من نظرية قاعدة التصدير تساهم الصادرات لاسيما المحروقات بنسبة كبيرة في تمويل الاقتصاد الوطني إلى جانب الصادرات خارج المحروقات وقد زادت الصادرات خارج المحروقات مؤخراً فبلغت حوالي 208 مليون دولار في 2018 مقابل 205 مليون دولار في 2017 يعني بزيادة قدرها (+1,5%)، كانت موجهة لدول الجوار (المنطقة الأورو-متوسطية) فبلغ عدد الزبائن الرئيسيين 6 منهم أربعة من دول منطقة الأورو-

---

[1] - Tri-Dung Lam, A Review of Modern International Trade Theories, American Journal of Economics, Finance and Management, Vol. 1, No. 6, 2015, p 605-606.

[2] - Tri-Dung Lam, op.cit, p 607.

[3] - Smriti chand, 8 Benefits of International Trade | Export Management, or available in site (see at: 28-03-2018): www.yourarticlelibrary.com/ trade-2/8-benefits-of-international-trade-export-management/5914.

[4] - Tri-Dung Lam, op.cit, p 608.

متوسطية،[5] هذا إن دلّ إنمّا يدل على قوة التبادل التجاري بين دول المنطقة مماّ يجعلها المساهم المحوري في الاقتصاد الوطني وفي رفع معدل النمو حيث حققت الجزائر معدل قدره 2,2% خلال 2017 رغم تراجع صادرات المحروقات في هذه المرحلة.[6]

وحسب **نظرية النمو الذاتي** والتي طورت نظرية النمو الداخلي التي تفترض أنّ معدل النمو طويل الأجل للبلد يتم تحديده خارجياً بواسطة معدل الادخار (نموذج SOLOW) أو معدل التقدم التقني،[7] وهناك نموذج النمو الخارجي ل SOLOW حيث صنف هاذ الأخير المقومات الرئيسية لتحسين مستويات المعيشة على المدى الطويل هي معدل النمو السكاني، معدل الادخار، معدل التغير التكنولوجي، معدل اندثار رأس المال ولتطبيق هذا النموذج من وجهة نظر السياسة الاقتصادية يجب خفض معدل النمو السكاني، تشجيع الادخار، تحفيز التقدم التقني وخفض معدل اندثار رأس المال.[8] لم يتم استخدام هذا العوامل في النماذج الكلاسيكية الجديدة فأصبحت غير واقعية للغاية فقد أشار Leichenko في 2000 أنّه على الرغم من أنّ النمو في إطار النموذج الكلاسيكي الجديد يحدث أيضاً كدالة لزيادة رأس المال البشري أو رأس المال المادي أو السكان لكن هذه الأنواع من النمو لديها عوائد متناقصة أو ثابتة وبالتالي لا يمكنها تحقيق نمو مستدام في دخل الفرد.[9] ويرى معظم الاقتصاديين من خلال نموذج النمو الداخلي الجديد عدم التقاء متوسط دخول الأفراد (مستويات المعيشة) رغم تغير الزمن وهذه الحقيقة معروفة عند معظم الاقتصاديين الجدد.[10] فبالنظر للإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كلّي على الريع المتأتّي من الصادرات النفطية حيث تعتمد في بناء ميزانياتها على مورد واحد (النفط والغاز) فنموذج solow الذي يعتمد النمو الداخلي فيه على معدل الادخار أو التقدم التقني حيث يساهم نمو رأس المال البشري أو رأس المال المادي أو السكان في الرفع من معدل النمو الداخلي لبلد ما فبالتالي هذا النموذج ينطبق على إقتصادات كاليابان مثلا التي اعتمدت في نموها على التقدم التقني المحرز. والجزائر بعيدة كل البعد لتطبيق ذلك النموذج لعدم اهتمام الحكومات المتعاقبة إطلاقاً بالعوامل المذكورة سابقاً.

وفي العموم وحسب النظرية الكلاسيكية للتجارة فإنّ الانتقال من التجارة المغلقة إلى تحرير التجارة سيؤدي إلى تحقيق مزيد من المكاسب الاقتصادية لأن البلدان التي حررت تجارتها تستفيد من التخصص الدولي وتقوم بتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة ومن آثار التجارة على إمكانيات الإنتاج تتمثل في وفورات الحجم، الاستثمار الدولي، نقل التكنولوجيا والمهارات الجديدة ممّا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وهذه هي المكاسب الديناميكية للتجارة.

فقد لمّح Thirlwall في 2006 أنّه بالنسبة لبلد صغير فقير إذا أرادت الرفع من مستوى التصنيع والاستغناء عن الطرق التقليدية للإنتاج وكلما كان حجم السوق أكبر ممّا يزيد من تراكم رأس المال لكن البلد الصغير يحتاج لسياسات حمائية أكثر لسلعة ما قبل أن يتسنى إنتاجه اقتصاديا والمنافسة في الأسواق العالمية. [11]

ثانياً- المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الأورو-متوسطية:

كما ذكرنا سابقا كانت أول اتفاقية شراكة بين الجزائر والدول الاورو-متوسطية في 2000 بإسبانيا، وشهدت بعد ذلك العلاقات القيام بعدة اتفاقيات قصد تشجيع التجارة والتعاملات بين الطرفين، ويجمع معظم الخبراء أنّ الدول العربية على رأسها الجزائر هي أكثر حاجة للإتحاد الأوروبي أكثر من حاجة الثاني للدول العربية بحيث لا تمثل الواردات الأوروبية من الدول العربية سوى 3,1% وهذه النسبة تنخفض بكثير إذا استثنينا الدول المصدرة للنفط والغاز ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر قوة تجارة ويفاوض الدول العربية كل دولة على حدا

---

[5] - الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار (ANDI)، حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2016-2017، وتمّ الإطلاع على الإحصائيات في 2018/02/26 والمعلومات متوفرة في الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur.

[6] - وكالة الأنباء الجزائرية، الاقتصاد الوطني حقق نموا ب 2ر2 بالمائة في 2017، مقال تم نشره على موقع الوكالة بتاريخ: 2018/02/12.

[7] - Tri-Dung Lam, op.cit, p 609.

[8] - أحمد الكوّاز، نموذج سولو للنمو الداخلي والخارجي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 11-12.

[9] - Tri-Dung Lam, op.cit, p 609.

[10] - - أحمد الكوّاز، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[11] - Tri-Dung Lam, op.cit, p 608.

لذا يفرض عليها شروطه ليست تجارية فقط بل سياسية واجتماعية، وألغيت اتفاقات القديمة التي أبرمت في برشلونة في 1995 وحلت محلها اتفاقات جديدة كالاتفاق مع المغرب في 2000 ومع مصر في 2001 ومع الجزائر في 2002 وهذه الاتفاقات كل حدا، وتنطلق عقيدة الشراكة مع الدول المحيطة بالاتحاد الأوروبي بناءا على إجراء إصلاحات واسعة في هذه الدول للتقليل من الفقر مثلا باعتباره السبب الرئيسي لهجرة العاطلين على العمل إلى أوروبا وما يترتب على ذلك من مشاكل أمنية وتكاليف مالية لإيوائهم. لذا يستوجب على هذه الدول إجراء إصلاحات شاملة سياسية بالتقليل من الحروب وفتح مجال التعدد الحزبي وحرية التعبير واجتماعيا بتوفير حقوق الإنسان وحرية الأديان فلن تقبل دول الاتحاد الأوروبي باستيراد منتجات هذه الدول حتى يطبقوا تلك الإصلاحات، وتخضع خطط العمل (تطبيق الإصلاحات) لرقابة أجهزة أوروبية من خلال وضع تقرير سنوي حول تنفيذها. وقدمت الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية سنة 2012 قصد تعليم الأطفال، تنمية الغابات، التكوين التقني، إصلاح النظام الغذائي، تشغيل الشباب، وأرجع آخرون أنّ الهدف من تقديم هذه المساعدات والديموقراطية وحقوق الإنسان ليس الدافع لإقامة مبادلات تجارية وإنّما للاستفادة من الموارد النفطية والغاز وغيرها من الموارد التي تمتلكها الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.[12]

وأمّا المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاورو متوسطي فتعتبر أربع دول من منطقة الأورو-متوسطي من الزبائن الرئيسين بدليل أن معظم الصادرات الجزائرية تتجه لتلك الدول وهي إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، تركيا وجاءت إيطاليا في المرتبة الأولى في ترتيب إجمالي الصادرات فبلغ حجم الصادرات 4,77 مليار دولار وإسبانيا ما يقارب 3,56 مليار دولار ثم فرنسا ب 3,19 مليار دولار وهذا خلال سنة 2015 ونجد أن أهم الشركاء لم يتغير كثيرا خلال السنوات التي جاءت بعد 2015 والشكل التالي يبين أهم الشركاء في الصادرات.

الشكل رقم (02): أهم الشركاء مع الجزائر في الصادرات (2015).

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

وحسب التقديرات الموجودة في المركز الوطني للاعلام الآلي والإحصاء أن الفترة ما بعد 2014 وهي بداية بزوغ أزمة إنخفاض البترول حيث هبط السعر من 149 دولار للبرميل إلى تحت 40 دولار ما أثّر كثيرا على الموازين الاقتصادية ودفع بالحكومة لتطبيق عدة سياسات كترشيد النفقات العمومية وتوقيف عدة مشاريع كانت منطلقة تدخل ضمن البنية التحتية أيضا قامت بتخفيض فاتورة الواردات لتخفيف العجز في الميزان التجاري حيث عرف عجزا خلال سنتي 2015 و2016 (أنظر الشكل رقم (03))، ونجحت بالفعل الجزائر بتخفيض قيمة الواردات من 51,50 مليار دولار في 2015 إلى أن وصلت القيمة في 2016 إلى 46,72 مليار دولار بوجود زيادة في العجز فوصلت إلى 17,84 مليار دولار وقد كانت في السنة السابقة 17,03 مليار دولار.

الشكل رقم (03): تطور التجارة الخارجية بعد أزمة انخفاض أسعار البترول (2015-2016).

[12] - صباح نعوش، السياسة الأوروبية في اتفاقات التجارة الحرة مع الدول العربية، حوار أجرته قناة الجزيرة العربية معه بتاريخ: 2014/09/16، والحوار متوفر على الموقع: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/9/16/السياسة-الأوروبية-في-اتفاقات-التجارة-الحرة-مع-الدول-العربية.

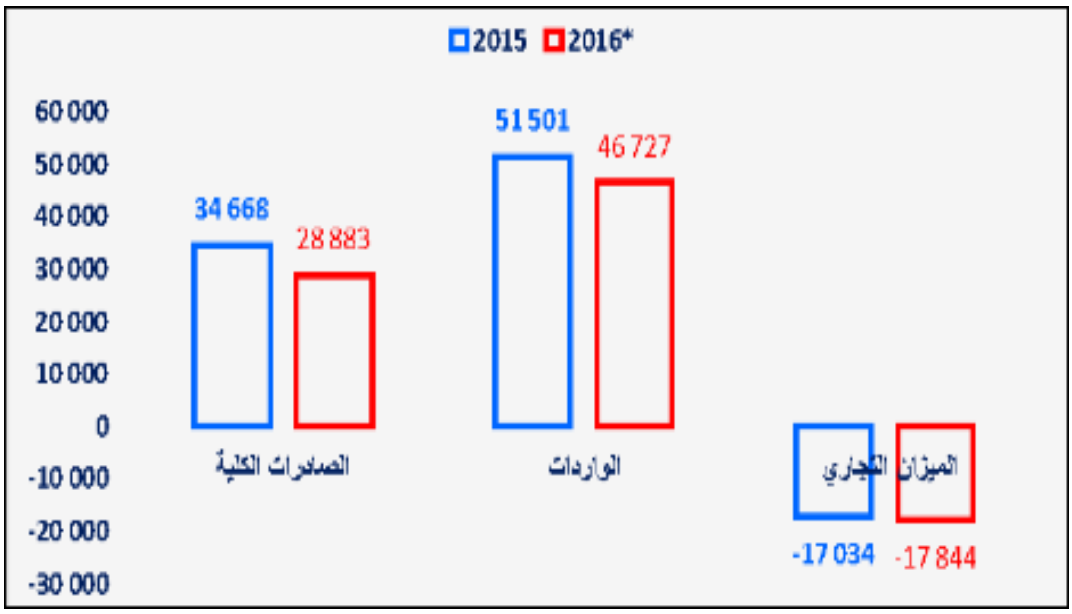

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS).

ومن خلال استقراءنا لتطور التجارة الخارجية إجمالاً بين الفترة 2005 إلى غاية 2016 نجد أنّ حجم المبادلات الخارجية عرف تقلبات بين الانخفاض والزيادة خلال فترات هذه المرحلة فقد عرفت الصادرات ذروتها في 2008 حيث بلغت 80 مليار دولار ثمّ انخفضت بمعدل النصف في السنة الموالية حيث وصلت إلى ما يقارب 43 مليار دولار تلتها نمو معدل الصادرات إلى غاية 2012 وعرف الميزان التجاري انخفاضاً حادًّا في 2009 فوصل إلى 4 مليار دولار بعدما كان أقرب من 40 مليار دولار ثمّ تعافى الميزان التجاري إلى غاية 2012 وعرف بعدها انخفاضاً إلى أن وصل عجزاً بلغ 17 مليار دولار هذا ما ترك ضغطا كبيراً للبحث عن تغطية ذلك العجز حيث لجأت الحكومة إلى استهلاك شطر كبير من احتياطي الصرف حيث انخفض الاحتياطي من 114 مليار دولار إلى 97 مليار دولار وبعدها فكرت الحكومة في طرق تمويل أخرى حيث لجأت للتمويل غير التقليدي من خلال طبع النقود لصب الأموال في الخزينة العمومية.

ومن جانب الواردات عرفت المرحلة (2005-2016) نمواً في معظم الفترات من 2005 إلى 2008 وبعدها من 2010 إلى 2014 سنة انخفاض أسعار البترول حيث اتخذت الحكومة إجراءات تنظيمية للتقليل من الواردات فألغت مجموعة من السلع من قائمة الواردات لاسيما السلع الغير أساسية هذا ما يفسر إنخفاض الواردات خلال سنتي 2015 و2016 فبلغت مبالغ الواردات 50 مليار ثمّ 45 مليار دولار على التوالي وهذا ما نجده في الشكل رقم (04).

الشكل رقم (04): تطور التجارة الخارجية بين الفترة 2005 -2016.

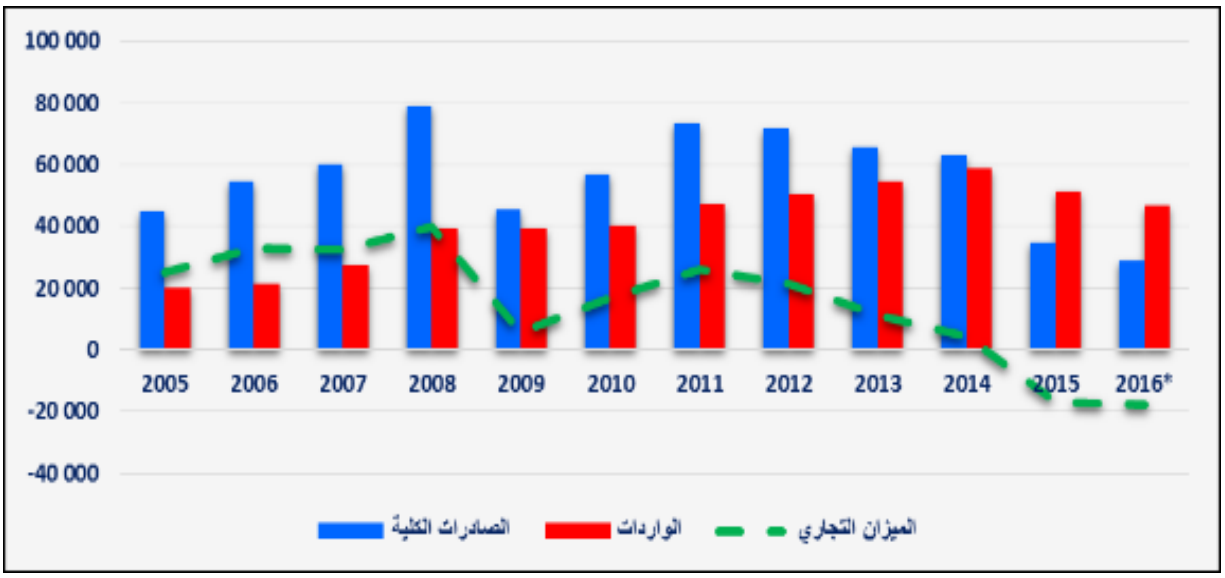

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS).

وعرف السداسي الأول من 2017 تراجعاً في العجز بالنسبة للميزان التجاري إلى 4,84 مليار دولار مقابل 10,57 مليار دولار في نفس الفترة من 2016 حيث عرفت الصادرات نمواً هامًّا قدر ب 4,82 مليار دولار حيث وصل إلى 18,141 مليار دولار بعدما كانت 13,323 مليار دولار في 2016 ذلك راجع أساسا إلى تعافي سعر برميل البترول حيث وصل إلى 65 دولار للبرميل وتراجعت قيمة الواردات قليلاً إلى 22,986 مليار دولار في حين كانت 23,89 مليار دولار في 2016 هذا ما يفسر انخفاض العجز.[13] وانخفض العجز في بداية 2018 إلى 410 مليون دولار فبلغت الصادرات 3,378 مليار دولار بينما قدرت الواردات حوالي 3,788 مليار دولار فأفاد المركز إلى أن الصادرات غطت الواردات بنسبة 89% مقابل تغطية قدرها 73% في 2017.[14]

وكنتيجة لاستقراء المبادلات التجارية الخارجية للجزائر مع دول الأورو-متوسطية بين الفترة 2014 إلى غاية 2017 رأينا تناقص حركة التبادل التجاري بين الجزائر والزبائن الرئيسيين على رأسهم دول منطقة الاورو-متوسطي ذلك بعد اتخاذ الحكومة لسياسة التقليل من الواردات التي تأتي معظمها من دول الجوار على غرار فرنسا، إسبانيا وإيطاليا ما أثّر نوع ما على قيمة صادرات تلك الدول هذا إلى جانب وقف استيراد السيارات مع بداية فتح المجال لشركات صناعة السيارات بالتركيب في الجزائر فكان أول مصنع لشركة رونو لتركيب السيارات بوهران بعدها قام الوزير الاول بالتوقيع على دخول ما يقارب 50 مصنع للتركيب على غرار هيونداي، كيا، مرسيديس، تويوتا وغيرها. فكانت لتلك القرارات تأثيرات سلبية نظريا لإقتصادات دول المصدرة للسيارات لاسيما فرنسا حيث انخفضت صادراتها من السيارات. وهناك توجه آخر لعملية الاستيراد فأصبح معظم المستوردين يلجئون للصين كشريك جديد تنامت كثيرا صادراته مؤخراً إلى الجزائر ذلك لوجود تفضيلات في السعر فاحتلت بذلك الصين المرتبة الأولى في قائمة الممونين بقيمة قدرها 5,21 مليار دولار وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بمبلغ 2,35 مليار دولار. وتميزت المبادلات التجارية بعد انخفاض أسعار البترول (بعد 2014) بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك الأساسي بتناقص معتبر حيث انخفضت الواردات من 25,48 مليار دولار في 2015 إلى 22,18 مليار دولار في 2016 (بما فيها دول الاورو-متوسطية) وتضاءلت الصادرات إلى هاته بقيمة 6,24 مليار دولار في 2016.[15]

فلاحظنا من خلال إجراء مقارنة بين المبادلات التجارية (الواردات) في 2016 والواردات في 2017 انخفاض الواردات من دول منطقة الاورو-متوسطية لاسيما فرنسا، إسبانيا وإيطاليا بنسب متفاوتة قدرت على

---

[13] - ريم بن محمد، العجز التجاري يتراجع إلى 4.84 مليار دولار في السداسي الأول 2017، مقال نشر بجريدة الجزائر اليوم بتاريخ: فيفري 2018.

[14] - www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-1.

[15]- http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur.

التوالي ب: -22,95%، -18,67%، -31,23% هذا ما يعني تناقص معتبر لواردات الجزائر من تلك الدول في حين سجلت وارداتها من الصين ارتفاعا قدر ب: +8% ودول أخرى كتركيا، الأرجنتين، ألمانيا، البرازيل، الهند، كندا وخاصة روسيا ونيوزلندا بنسبة كبيرة قدرت على التوالي ب: +110,46%، +112,95% هذا ما يفسر انتعاش العلاقات التجارية والمبادلات مع هذه الدول إلى جانب زيادة المبادلات التجارية مع كوريا الجنوبية خصوصا في مجال استيراد السيارات (العلامات: هيونداي، كيا) بنسبة +97,40% بقيمة قدرت ب: 1,139 مليار دولار وهذا حسب إحصائيات 2017 الصادرة عن المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.[16] وفيما يخص الشركاء التجاريين من دول الاورو-متوسطية وقفزت إسبانيا في المركز الأول قبل إيطاليا وفرنسا ب 461 مليون دولار (13,6% من إجمالي الصادرات الجزائرية) وبعدها إيطاليا ب 384 مليون دولار ثمّ فرنسا بقيمة قدرها 315 مليون دولار (9,3%) وفيما يخص الواردات تأتي فرنسا في المرتبة الأولى بقيمة قدرها 414 مليون دولار ثمّ تأتي إيطاليا بقيمة 365 مليون دولار وثالثا تأتي إسبانيا 278 مليون دولار هذا خلال جانفي 2018.[17]

2-2- المبادلات التجارية الجزائرية والأورو- متوسطية وتأثيرها على العمالة، الضرائب حسب النظريات المختلفة:

من شأن التجارة خلق مناصب عمل ليس استجابة للطلب المحلي بل أيضاً لإنتاج السلع والخدمات الموجهة للتصدير أو المدخلات التي تستعمل لإنتاج السلع والخدمات لاقتصادات أخرى وجميع أنشطة التجارة من تصدير واستيراد توفر مناصب شغل وفي حالة تعطل التجارة تتعرض بعض الوظائف للتهديد بالتوقف فيتعين على العمال البحث عن وظائف أخرى ممّا يزيد من معدل البطالة. فالصادرات تساهم بنسبة تتراوح ما بين 10% و28% في العمالة ففي الولايات المتحدة توفر ما يقارب 15 مليون وظيفة وفي الصين توفر حوالي 121 مليون وظيفة. ففي الجزائر نجد نظريا أنّ الوظائف تأثرت بعد أزمة إنخفاض أسعار البترول ذلك حيث تضاءلت الصادرات الجزائرية إلى فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وتناقصت أيضا الواردات القادمة من تلك الدول إلى الجزائر يرتبط ذلك بنقص الطلب على المنتجات التي تستلزم مناصب عمل جديدة وبالتالي تناقصت فرص العمل (رأينا من خلال تجميد التوظيف في مختلف القطاعات لاسيما مجالات الطاقة والغاز وهذا بعد أزمة إنخفاض البترول أيّ خلال 2015-2016). وأدى قرار الحكومة بحذف مجموعة من السلع من قائمة الواردات لتقليص فاتورة الاستيراد إلى غلق الكثير من المستوردين لمستودعاتهم ومصانعهم (على غرار مواد البناء كالأجور، الاسمنت، السيراميك) هذا ما دفع بهم إلى تسريح عدد معتبر من الموظفين المباشرين دون إغفال التأثير السلبي على الوظائف غير المباشرة المرتبطة بهذا النشاط. وأردف هذا القرار عدة إجراءات كرخص الاستيراد ففي البداية تم حجز مئات الحاويات في الموانئ ممّا تسبب في اكتظاظ كبير وتأخر في تسلم البضائع من قبل المستوردين ممّا أثّر سلباً على توقف الحركة التجارية لمدة معينة تجاوزت الشهرين. وبالرغم من التأثير السلبي لقرار رخص الاستيراد على بعض الممونين في أوروبا كمصانع الخزف والسيراميك في إسبانيا حيث تضررت من هذا القرار فهبطت الصادرات الإسبانية بنسبة 97% ما كبدها ملايين اليورو، وقد صرح خيمو بويغ (رئيس مجلس هيئة خينيراليتات فالنسيانا) أنّ قطاع صناعة الخزف والسيراميك في كاستيون تستخدم الغاز الجزائري بكميات قدرها 700 مليون أورو هذا في إشارة إلى تضرر الصادرات الجزائرية من الغاز. من جهة أخرى فرحت أطراف أخرى بهذا القرار حيث سمح بالترخيص باستيراد كميات من حديد البناء (الخرسانة المسلحة) فقد أفاد الموقع الإيطالي Sidar-web فقد تلقى متعاملين إيطاليين طلبات بكمية قدرها 934 ألف طن.[18]

---

[16] - https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/commerce-exterieur-durant-les-sept-premiers-mois-de-2017.

[17] - الجزائر تسجّل تراجعا قويا للعجز التجاري في جانفي 2018، مقال نشر في مجلة TSA عربي بتاريخ: 18 فيفري 2018 ومتوفر على الموقع: www.tsa-algerie.com/ar/الجزائر-تسجّل-تراجعا-قويا-للعجز-التجاري.

[18] - حسان حويشة، إسبانيا تقايض الجزائر بتصدير الغاز مقابل استيراد الخزف والسيراميك!، مقال نشر بجريدة الشروق الجزائرية بتاريخ: 2017/09/16.

وظهرت بعد فرض رخص الاستيراد بقيت السلع المستوردة الممنوعة تنتقل عبر الأفراد (getty) أو ما تعرف بتجارة "الشنطة" وهي تجارة موازية لاسيما الملابس، المواد الغذائية، الأدوية وحسب تصريحات من الممونين الجدد (أصحاب الشنطة): "فإنّ تجارة الملابس الآتية من تركيا انتعشت وأصبحت أكثر من الأول"، هذا جاء بعد منع الحكومة قائمة موسعة من السلع من الاستيراد وزادت التجارة الموازية في المطارات والموانئ حيث كشفت مصالح الجمارك دخول سيارات جديدة بعد منع استيرادها بقيمة تقارب 530 مليون دولار، وكشف الخبير الاقتصادي فرحات علي أنّ تجارة الشنطة تعتبر حلاّ لبعض المواد كالأدوية إلاّ أنها تشكل خطر على الاقتصاد الوطني وذلك بتنامي التجارة الموازية التي لا تعود بالفائدة على ميزانية الدولة حيث لا تدفع أي ضرائب جمركية أو مداخيل أخرى للدولة. ووضعت الحكومة هذه السنة مبلغ 30 مليار دولار لأجل استيراد البضائع حيث نجحت في السنوات الماضية من تخفيض الواردات من 57 مليار دولار إلى 48 مليار دولار وأبقت هذه السنة سلعا ضرورية في القائمة لاستيرادها على غرار القمح، الحليب، الشعير والأدوية.[19]

وتشير بعض التقديرات إلى أنّ حوالي 250 شركة إسبانية تستورد اللحوم الحلال من الجزائر بسبب تزايد الطلب على اللحم الحلال وبفضل تزايد عدد الجالية والسياح المسلمين في مدن عديدة على رأسها قرطبة وأنفق المسلمون حوالي 140 بليون يورو في 2014 السياحة الحلال، ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق إلى 181 بليون وأفادت ماريا سالبادور مديرة أول معرض للحم الحلال أن: "الأسواق الحلال توفر فرصاً حقيقية للشركات الإسبانية" وانتشرت تلك الأسواق في عديد الدول كفرنسا وبريطانيا بسبب انتشار الجالية المسلمة واليهودية في تلك الدول ما يعطي فرصة جديدة للشركات الاسبانية. في المقابل بتطور تجارة اللحوم الحلال في الدول الأورومتوسطية كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا تساهم في تطوير قطاع تربية الابقار والمواشي في الجزائر بزيادة الإنتاج هذا ما يفتح المجال أمام المستثمرين بإنشاء مزارع نموذجية بمقاييس متطورة لموافاة الطلب الأجنبي عليها فضلا عن فتح مناصب شغل جديدة لتلبية الطلب على الإنتاج كالبياطرة، الرعاة وغيرهم من العمال المرتبطين بهذا النشاط ويرتبط بهذا الإنتاج الحيواني الطلب على مواد أخرى كالعلف، المياه، الأدوية لتقديمها للاستهلاك الحيواني هذا ما يؤدي لفتح مناصب أخرى غير مباشرة حيث رأينا مؤخراً في الجزائر إنشاء مصانع كبيرة لإنتاج مادة العلف فامتصت البطالة بشكل إيجابي وساهمت في دفع ضرائب ومداخيل للدولة هذا ما يزيد من مستوى التنمية المحلية.

ويساهم استيراد المدخلات من بلدان مختلفة على تخفيض التكاليف وتبيع منتجاتها أكثر من لو صنعت من مدخلات ذات أل وطني محلي، وعلى حسب دراسة ل Antràs وآخرون (2017) على الولايات المتحدة فإنّ الشركة التي تستورد مدخلات بنسبة 47% توفر حوالي 30% من تكاليفها وترتفع مبيعاتها بنسبة 176% عن طريق توفير مصادر في جميع أنحاء العالم. وفي دراسة أخرى لكل من Colantone وCrinò (2014) على الاتحاد الأوروبي فوجدت أنّ استيراد مدخلات جديدة من مناطق مختلفة له آثار إيجابية في خلق منتجات وتحفز نمو الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية، وكذلك بالنسبة للدول النامية فاستيراد المدخلات لها آثار إيجابية كدراسة أجريت على الهند (دراسة Goldberg وآخرون في 2010)،[20] وبالنسبة للجزائر فإن صناعة السيارات مثلا تستورد الجزائر مدخلات أكثر من 90% هذا ما يعود على الشركة بتوفير تكاليف عديدة لو كانت تصنع محليا وتكتسب موردين جدد وقد قامت شركة رونو الجزائر بعقد إتفاقية مع شركة BCR وهي مؤسسة محلية لتوريد البراغي هذا ما يمكنها من دعم العمالة بشكل أفضل ويعتزم عديد المستثمرين لإنشاء شركات لتصنيع مدخلات معينة تدخل في إطار المناولة التي تهدف الدولة لرفعها لمعدل 45% وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

وتشير عدة دراسات أخرى على أنّ المصدرين والمستوردين يدفعون أجوراً عالية للموظفين فالشركات المصدرة لها كثافة في الإنتاج وكثافة رأسمالية مقارنة بالشركات التي تبيع محليا فقط ممّا الأولى تدفع أجورا

---

[19] - حمزة الكحال، تجميد الاستيراد يُنعش "تجارة الشنطة" في الجزائر، مقال نشر بجريدة العربي الجديد بتاريخ: 2017/07/19.

[20]- organisation mondiale de commerce (OMC), RAPPORT SUR LE COMMERCE MONDIAL « Commerce, technologie et emploi», 2017, p 118.

أكثر وأكدت دراسات أخرى لها هذا الشكل من الأجور المرتفعة في الشركات المصدرة في ألمانيا، الصين، الدنمارك، اسبانيا، كوريا، المملكة المتحدة، السويد. ونفس الشيء مع شركات الاستيراد تدفع أجورا أعلى استناداً لدراسة أجريت على قطاع الصناعة الاندونيسي خلال الفترة 1991-2000 وفي دراسة أخرى ل Amiti و Davis (2012) أنّ أجور الشركات الغير نشطة في التجارة الدولية إذا قارناها مع أجور الشركات المصدرة والمستوردة وجدناها في الشركات المصدرة أعلى ب 8% وفي الشركات المستوردة أعلى ب 15% وفي الشركات المصدرة والمستوردة ب25%، ونجد هذا في الجزائر ترتفع أجور الموظفين في الشركات المصدرة والمستوردة مقارنة بالشركات الأخرى. [21]

وهناك تأثيرات عند حدوث صدمات تجارية وما يتبعه من تعديل الانفتاح التجاري فهناك تكاليف يتحملها العمال عند تغيير وظائفهم لكن تفترض الادبيات أن هذا التعديل سلس وغير مكلف. وهناك عوامل يمكن أن تعيق تخصيص الموارد عند حدوث هذه الصدمات وبالنسبة لهذه العوائق وتأثيرها على البطالة والاجور تسمح بتحليل أكثر شمولية للتكاليف والفوائد وهذا العمل والتحليل ما زال في مهده بسبب نقص البيانات فقد حدد Davidson وMatusz (2009) حصة التكاليف لا تتجاوز 5% عندما تكون تكاليف التعديل منخفضة والقطاع الذي يتنافس مع الواردات صغيراً.[22] ففي الجزائر مثلا حدثت مؤخراً صدمة تجارية بتعديل قوانين الاستيراد بفرض رخص الاستيراد ممّا ألزم بعض المستوردين إلى تغيير نشاطهم هذا ما أثّر على الموظفين بتحمّل بعض التكاليف وإن كانت قليلة إلاّ توقفهم عن العمل ثم البحث عن عمل آخر يجعلهم يستنفذون مدخراتهم من الأموال المدّخرة. لكن في نفس الوقت منحت تسهيلات كبيرة للمصدرين لبيع سلعهم خارج الوطن هذا ما ترجم زيادة عملية التصدير عبر الحدود التونسية لنقل البضائع إلى ليبيا قصد تلبية الطلب على بعض السلع الجزائرية ما خلق مناصب شغل جديدة وأعطى فرصة للمنتجين لبيع سلعهم في أسواق جديدة وأيضاً تصدير شركة الصومام للحليب ومشتقاته لدولة قطر في ظل الحصار المفروض عليها ممّا أدى لنقص حاد في مادة الحليب ومشتقاته ما أعطى للجزائر فرصة كبيرة لتصدير منتجاتهم فضلا عن تصدير المواد الفلاحية كالبطاطا، الطماطم وغيرها. فهذا التعديل في قوانين التجارة قلص فرصا كانت ممنوحة لمستوردين ومنح فرصة للمصدرين لأجل تسويق منتجاتهم هذا ما سمح بزيادة الإنتاج الزراعي لمادة البطاطا، الطماطم في الجزائر لاسيما ولاية وادي سوف وحققت أيضا الجزائر قفزة نوعية في تصدير مادة الزيتون حيث تحصلت على مرتبة التاسعة عالمياً بفضل توجه الفلاحين لتشجير هكتارات كبيرة على غرار مزرعة الزيتون بالبيض بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث صنفت كأكبر مزرعة زيتون في إفريقيا.

خاتمة:

يتفق جلّ الخبراء والإقتصاديين على المكاسب الكبيرة للتجارة الخارجية وما تجنيه الاقتصادات الوطنية جراء فتح الأبواب أمام التجارة فلاحظنا من خلال إستقراءاتنا للإحصائيات والدراسات العديدة وجود إختلاف كبير بين الإقتصادات المغلقة والأخرى المنفتحة حيث تساهم التجارة في كفاءة الإنتاج بفضل التخصيص الدولي للإنتاج واستفادة الدول من منتجات ذات تكاليف منخفضة وكفاءة عالية، وتستطيع توفير مدخلات بكثرة وبأسعار تنافسية ومعقولة كالدراسة المجراة على الولايات المتحدة. وتساهم التجارة أيضاً في توفير مناصب شغل جديدة لأجل تلبية الطلب على منتجات الدولة المصدرة وكذلك عملية الاستيراد توفر مناصب شغل جديدة هي الأخرى ووجدنا أنّ المصدرين والمستوردين يدفعون أجوراً مرتفعة مقارنة بالشركات التي تصنع للاستخدام المحلي فقط.

وبالنسبة للجزائر استفادت كثيرا من التبادل التجاري بشطريه التصديري أو عملية الاستيراد حيث توفرت سلعا وخدمات واسعة وبأسعار معقولة للمستهلك المحلي ممّا رفع من رفاهية المجتمع وعملت التجارة على توفير وسائل وآلات على نطاق واسع تدخل في عمليات الإنتاج والتصنيع والبناء والتشييد فوفرت الوقت والتكاليف على المتعاملين والمستثمرين في هذه المجالات في الوقت الذي كانت الجزائر فيه في حاجة ماسة لتشييد وتكملة

[21] - ibid. p 119.
[22] - ibid. p 120.

برامج البنى التحتية. وساعدت التبادلات التجارية على توفير مناصب شغل عديدة سواءًا بالنسبة للتصدير أو الاستيراد فزيادة الصادرات تتطلب مناصب شغل لتلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات.

لكن عملية التبادل التجاري بين الجزائر ودول الأورو-متوسطية شهدت فترات ركود وانخفاض بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول أي بعد سنة 2014 حيث فرضت قوانين وإجراءات جديدة قلصت من حجم المبادلات لتخفيض معدل العجز في الميزان التجاري الذي وصل إلى 17 مليار دولار فألغت مواد وسلع من قائمة الواردات لاسيما الغير ضرورية لتخفيض فاتورة الاستيراد وأعدت دفتر شروط جديد لاستيراد السيارات ثمّ بعدها ألغت استيراد السيارات وفتحت المجال أمام تركيب السيارات بالجزائر حيث صادقت على 50 مؤسسة لتصنيع وتركيب السيارات فامتصت هذه الشركات عدد معتبر من العمال فعلى سبيل المثال وظفت شركة هيونداي حوالي 350 عامل في مرحلة أولى لكن بالرغم من ذلك تجلت لنا آثاراً سلبية أخرى نذكر منها ارتفاع أسعار المواد والسيارات الممنوعة من الاستيراد حيث فاقت أسعار تلك البضائع والسيارات عندما كانت تستورد ذلك بسبب عدم تغطية الطلب المحلي فظهر اختلال بين العرض والطلب.

قائمة المراجع:

1. Tri-Dung Lam, A Review of Modern International Trade Theories, American Journal of Economics, Finance and Management, Vol. 1, No. 6, 2015, p 605-606.
2. Smriti chand, 8 Benefits of International Trade | Export Management, or available in site (see at: 28-03-2018): www.yourarticlelibrary.com/ trade-2/8-benefits-of-international-trade-export-management/5914.

3- الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار (ANDI)، حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2016-2017، وتمّ الإطلاع على الإحصائيات في 2018/02/26 والمعلومات متوفرة في الموقع: .http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

4- وكالة الأنباء الجزائرية، الاقتصاد الوطني حقق نموا ب 2ر2 بالمائة في 2017، مقال تم نشره على موقع الوكالة بتاريخ: 2018/02/12.

5- أحمد الكوّاز، نموذج سولو للنمو الداخلي والخارجي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 11-12.

6- صباح نعوش، السياسة الأوروبية في اتفاقات التجارة الحرة مع الدول العربية، حوار أجرته قناة الجزيرة العربية معه بتاريخ: 2014/09/16، والحوار متوفر على الموقع: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/9/16/السياسة-الأوروبية-في-اتفاقات-التجارة-الحرة-مع-الدول-العربية.

7- المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS.

8- ريم بن محمد، العجز التجاري يتراجع إلى 4.84 مليار دولار في السداسي الأول 2017، مقال نشر بجريدة الجزائر اليوم بتاريخ: فيفري 2018.

9- www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-1.

10 - http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur.

11- https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/commerce-exterieur-durant-les-sept-premiers-mois-de-2017.

12- الجزائر تسجّل تراجعا قويا للعجز التجاري في جانفي 2018، مقال نشر في مجلة TSA عربي بتاريخ: 18 فيفري 2018 ومتوفر على الموقع: www.tsa-algerie.com/ar/الجزائر-تسجّل-تراجعا-قويا-للعجز-التجاري.

13- حسان حويشة، إسبانيا تقايض الجزائر بتصدير الغاز مقابل استيراد الخزف والسيراميك!، مقال نشر بجريدة الشروق الجزائرية بتاريخ: 2017/09/16.

14- حمزة الكحال، تجميد الاستيراد يُنعش "تجارة الشنطة" في الجزائر، مقال نشر بجريدة العربي الجديد بتاريخ: 2017/07/19.

15- organisation mondiale de commerce (OMC), RAPPORT SUR LE COMMERCE MONDIAL « Commerce, technologie et emploi», 2017, p 118.